

تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية على المملكة العربية السعودية

● عبد الرحمن بن أحمد المحارفي
dr@almuharfi.net

● جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية

تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية على المملكة العربية السعودية

عبدالرحمن بن أحمد المحارفي

جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية

ملخص

إن الهدف من هذه الدراسة هو دراسة مدى تطبيق نظام المعلومات المحاسبي، في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية؛ للتعرف على قدرته في إثبات الامكانيات المالية لتلك المنشآت. ولقد كان منهج الدراسة الجمع بين الأسلوب النظري؛ من خلال اقتراح نموذج لنظام المعلومات المحاسبي، يتكون من مقومات تمثلت في: أهداف المحاسبة ومعاييرها، ومدخلات، ومعالجة، ومخرجات، وموارد، ورقابة، وجدوى من اقتناء النظام، إضافة إلى الأسلوب الميداني؛ من خلال اختبار فروض الدراسة ميدانياً. وأظهرت الدراسة وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين مقومات نظام المعلومات المحاسبي في المنشآت الصغيرة عنها في المتوسطة، إلا أن ذلك لم يؤثر على قدرة النظام المحاسبي في إثبات القدرات المالية لتلك المنشآت والتقرير عنها. وتعتبر هذه الدراسة ذات أهمية للمهتمين من أكاديميين ومهنيين؛ نظراً لحدوثها، ولما لها من سبق في هذا المجال، ونظراً لما توصلت إليه من نتائج، ستسهم في سد النقص الواضح في الدراسات المحاسبية المتعلقة بالنظام المحاسبي، في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: المنشآت الصغيرة والمتوسطة، المدخلات، نظام المعلومات المحاسبي، المملكة العربية السعودية.

The Application of Accounting Information Systems by Small and Medium- Sized Enterprises: Evidence from Saudi Arabia

Abdul-Rahman A Al-Muharfi

King Faisal University, Saudi Arabia

Abstract

The aim of this study is to explore the extent of accounting information system application in small- and medium- size enterprises in Saudi Arabia to assess its ability to record and report their financial capacity. The study used two methods: The first was a theoretical approach through proposing a seven elements model of accounting information system including goals, standards of accounting systems, inputs, processing, outputs, resources, control, and feasibility of the acquisition of accounting system. The second method was a field test of the hypotheses. The outcome of this study indicated the presence of significant differences between the accounting system elements of small- and medium- size enterprises. However, the differences did not affect the ability of the accounting system to prove and disclose enough information about the financial capacity of those enterprises. This study is important for those interested in small- and medium-size enterprises in academia and profession as well. The study also contributes to bridging the apparent lack of accounting studies on small- and medium- size enterprises, particularly in Saudi Arabia.

Key words: Accounting Information Systems, Input, Kingdom of Saudi Arabia, small and medium sized enterprises.

مقدمة

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أداة خدمية تستخدم مجموعة من الموارد المتاحة في تحديد بيانات العمليات والأحداث المالية وقياسها وإثباتها وتحويلها إلى معلومات؛ ليتم إيصالها إلى المستخدمين داخل المنشأة وخارجها في صورة تقارير، وفقاً لمعايير محاسبية متعارف عليها؛ من أجل تحقيق أهدافه، وتعظيم الجدوى من استخدامه (Hall, 2012). قد تختلف مقومات نظام المعلومات المحاسبي وإجراءاته وطريقة تنظيمه في المنشآت الكبيرة عنها في الصغيرة والمتوسطة، سواء في شكلها أو في حجمها، ولكنها لا تختلف في درجة أهميتها والهدف منها، ولا في حاجة المنشآت إليها (Ismail and King, 2005). فقد ذكر Ismail and King (2005) أن افتقار المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى تنظيم محاسبي مناسب؛ يوفر قدراً معقولاً من الشفافية في توفير المعلومات المالية، يشكل عقبة رئيسة في تطورها، بل ويسهم في زعزعة أوضاعها المالية، وإعاقة قدرتها الإدارية على تحقيق أهدافها المعلنة. كما أن الرضاونه (2006) أشار إلى أن عدم وجود نظام محاسبي للمعلومات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة قد يؤدي؛ إلى نتائج عكسية، تتمثل في ضياع فرص استثمارية، أو الحصول على قروض، أو ضعف في القدرة التنافسية.

وتعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة واحدة من أهم مكونات الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، فدعم تلك المنشآت وتطويرها والاهتمام بها وتفعيلها؛ يعد دعماً للاقتصاد الوطني (السحبياني، 2008). فقد أوضحت بعض الإحصائيات؛ أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة شكلت في المملكة العربية السعودية ما يزيد عن 90% من إجمالي عدد الرخص الصناعية (دراسة غرفة الشرقية، 2010). ولقد انعكست تلك النسب المرتفعة على درجة الاهتمام بدراسة ذلك النوع من المنشآت؛ حيث أجريت عديد من البحوث لوصف دورها وشرحه في عديد المجالات، والتي من بينها بيان المعوقات التي تواجهها (المحروق ومقابلة، 2006)، أو توضيح فرص الاستثمار لها (السهلاوي، 2004)، أو تفسير أنماط الإدارة والإنتاج فيها (Roach, 2011)، أو استعراض التقنيات المستخدمة لتسيير أعماله (Harie and Newel, 2011)، أو بيان تأثير العوامل الثقافية عليها (Rujirawanch and Addison et al., 2011)، أو فهم دورها في التجارة الإلكترونية (Chang and Chang et al., 2011)، أو التعرف على أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية عليها (رضا وعبد الله 2012).

وبرغم تلك الدراسات؛ فلم تزل هناك ندرة واضحة في البحوث العلمية التي تناولت المنشآت الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر محاسبية (الرضاونه، 2006). فعلى المستوى الدولي مثلاً؛ تأخر إصدار معيار محاسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى العام 2009 م. ولم يكن الحال بالأفضل على المستوى العربي والمحلي، بالرغم من ظهور بعض المحاولات، كقيام جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بعقد مؤتمرٍ لمناقشة عدة نواحي محاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العام 2008م، أو تنظيم إمارة أبوظبي ندوة في معايير التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في العام 2012م. ومع كل ذلك وأهميته؛ فالحاجة إلى القيام بدراسات للتعرف على مدى تطبيق نظام المعلومات المحاسبي؛ في المنشآت الصغيرة والمتوسطة تكاد تكون ملحة وضرورية.

مشكلة الدراسة

لقد أوضح عديدٌ من الباحثين في المملكة العربية السعودية: أن نظام المعلومات المحاسبي بواقعه الحالي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ غير قادر على توفير المعلومات المحاسبية المؤيدة بمستندات ثبوتية، توضح أهلية تلك المنشآت المالية وقدرتها (السحيباني، 2008). ونتيجة لعدم قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على إثبات ما تملكه من ضمانات وقدرات مالية، مثل الأصول والممتلكات، باعتبار أنها ليست مؤيدة بمستندات نظامية؛ فقد أدى ذلك إلى نتائج سلبية، والتي من أمثلتها إضعاف سجل تلك المنشآت الائتماني، وارتفاع كلفة حصولها على قروض؛ بسبب ارتفاع معدلات الفائدة، أو قصر فترة السداد، إضافة إلى هروب المستثمرين من الاستثمار في تلك المنشآت؛ بسبب زيادة المخاطرة فيها؛ مما أدى بدوره إلى التأثير سلباً على انتشار تلك المنشآت وزيادة مشاركتها في الناتج الوطني السعودي (السحيباني، 2008، دراسة غرفة الشرقية، 2010).

ولقد نشرت جريدة (الاقتصادية السعودية) في عددها رقم 6329 في يوم الثلاثاء 2011/10/8م: أن النظم المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتسم بالبساطة وعدم الشفافية، بشكل يدفع كثيرٌ من المولدين إلى إنفاق مزيدٍ من الوقت والجهد، وتحمل تكاليف إضافية؛ للتأكد من قدرة تلك المنشآت على إثبات امتلاكها ضمانات؛ من أجل تقليل مخاطر عدم السداد. ويؤكد تقرير الاقتصادية كذلك؛ على أن مشكلة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عدم حصولها -على سبيل المثال- على التمويل، أو عدم الرغبة في الاستثمار فيها، يكمن في شح البيانات المحاسبية المدققة، الناتجة عن ضعف تطبيق نظم المعلومات المحاسبية فيها. ويتفق ذلك مع ما ذكره شريف ومحمد (2006)؛ في أن غياب تطبيق نظام المعلومات المحاسبي أو ضعفه وانعدام مقوماته -كالمستندات والتقارير- جعل عديداً من الجهات المقرضة أو المستمرة تتردد كثيراً في منح القروض، أو المساهمة بالاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وبذلك؛ يتضح أن وجود نظام معلومات محاسبي كفاء وفعال في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ سيساعد على إعلان الحقائق، وعدم التشكيك في القدرات المالية لذلك النوع من المنشآت. وبالرغم من ذلك؛ فلم يستطع الباحث -بما توفر له من قدرات بحثية- الحصول على دراسات علمية خاصة بالتطبيق على المملكة العربية السعودية، تصف نظام المعلومات المحاسبي وتشرحه وتبين قدراته في الكشف عن إمكانيات المنشآت الصغيرة والمتوسطة المالية. إضافة إلى أن كثيراً من الأديبات تجمع بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، باعتبارهما كيانهين متشابهين لا اختلاف بينهما، وهو ما يثير إشكالية أخرى، في مدى تشابه النظام المحاسبي للمعلومات أو اختلافه في المنشآت الصغيرة عنه في المنشآت المتوسطة.

وبذلك يكون الهدف الأساس لهذه الدراسة؛ هو دراسة مدى تطبيق نظام المعلومات المحاسبي؛ للتعرف على قدرته على تسجيل ومعالجة العمليات والتقارير عنها وعن الإمكانات المالية التي تمتلكها المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية. وتبرز بذلك أهمية الدراسة؛ في مساهمتها العلمية، إضافة إلى محاولتها سد النقص الواضح في دراسات نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت

الصغيرة والمتوسطة، خاصة بالتطبيق على البيئة العربية في المملكة العربية السعودية. ولا بد من قراءة الدراسة في ظل الحدود الزمانية والمكانية، لها مع التركيز على أن الدراسة محددة بمدى تطبيق النظام المحاسبي للمعلومات فقط، كأحد الأسباب التي تؤثر سلباً في انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من غير دراسة أية أسباب أخرى كالدينية أو الاجتماعية أو الإدارية أو التمويلية أو التسويقية، أو غيرها من الأسباب التي قد يكون لها أثر على تلك المنشآت.

الدراسات السابقة

ليس من السهل الحصول على تعريف واحد متفق عليه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ يشمل جميع أبعاد حجم رأس المال أو المبيعات، أو يعبر عن الاختلافات بين أنشطة المنشآت وأنواع القطاعات واختلافات الدول (شريف ومحمد، 2006). فلقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة إلى أن هناك أكثر من خمسة وخمسين تعريفاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، في خمس وسبعين دولة (المحروق ومقابلة، 2006). ومن تلك التعريفات: ما ذهب إليه مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، هي: تلك المنشآت التي لا يوجد لها مسؤولية عامة، ولا تقوم بنشر القوائم المالية لاستخدام المستثمرين الخارجيين (القواسمي، 2008). كما عرفت مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أنها: المنشآت التي لا تخضع لمساءلة الجمهور (عطية، 2008). ولقد حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أنها: تلك المنشآت التي تستخدم عدداً قليلاً من الموظفين، مع انخفاض مبيعاتها والقيمة الإجمالية لأصولها، وعدم الوضوح في تحديد الواجبات والمسؤوليات فيها؛ بسبب ضعف نظم الرقابة الداخلية فيها، وهيمنة الإدارة أو المالك على جميع نواحي النشاط (مطر ونور، 2008).

وأما في المملكة العربية السعودية فقد تعددت تعريفات المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتعدد جهات دعمها واختلافها؛ حيث أصبح لكل جهة داعمة تقريباً تعريفاً يخصها (الرضاونه، 2004). فعلى سبيل المثال: يعرف مجلس الغرف السعودية المنشآت الصغيرة-على وجه الخصوص-: بأنها "المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 20 عاملاً، ويقدر حجم رأس المال فيها بأقل من مليون ريال دون الأرض والمباني، ولا تزيد مبيعاتها السنوية عن 5 ملايين ريال". بينما يعرفها صندوق التنمية الصناعية السعودي بأنها: «أي نشاط ربحي يقل عدد العاملين فيه عن 25 عاملاً، ولا يتجاوز حجم مبيعاته السنوية 15 مليون ريال، أو لا يزيد إجمالي ميزانيته على 10 ملايين ريال». ونظراً لتعدد التعريفات واختلافها؛ فلقد تبنت هذه الدراسة تحديد معنى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ تعريف مؤسسة النقد العربي السعودي، باعتبارها الجهة المسؤولة عن السياسة النقدية والمالية في المملكة العربية السعودية، حيث عرفت المنشآت الصغيرة على أنها: تلك المنشآت التي تتراوح مبيعاتها السنوية ما بين 100 ألف ريال إلى 5 ملايين ريال، وتوظف ما بين 2 إلى 49 عاملاً، بينما تعرف المنشآت المتوسطة على أنها: تلك المنشآت التي يبلغ حجم مبيعاتها ما بين 5 ملايين ريال سنوياً إلى 50 مليون ريال، وتوظف ما بين 50 إلى 200 عامل.

وعلى اعتبار أن دراسات نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة قليلة جداً، خاصة تلك المطبقة على البيئة العربية والسعودية على وجه الخصوص؛ فإن ما تم الحصول عليه من دراسات أبرز فكرياً متناقضاً. ومن ذلك: ما أكده (Ismail and King (2007 من أن النتائج التي تم التوصل إليها والمتعلقة بدراسة النظام المحاسبي للمعلومات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة-ليست شاملة، ولا يمكن الاعتماد عليها؛ باعتبار أنها في كثير من الأحيان جاءت متناقضة. فمثلاً يذكر (Shin 2001) أن نظام المعلومات المحاسبي يلعب دوراً محورياً في التأثير على زيادة كفاءة أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن Shin وما يلبث إلا يناقض نفسه فيذكر أن ذلك الدور ليس مؤثراً وحده، بل يجب أن يساعده في ذلك عوامل أخرى، كتوفر المستندات والرقابة والموارد.

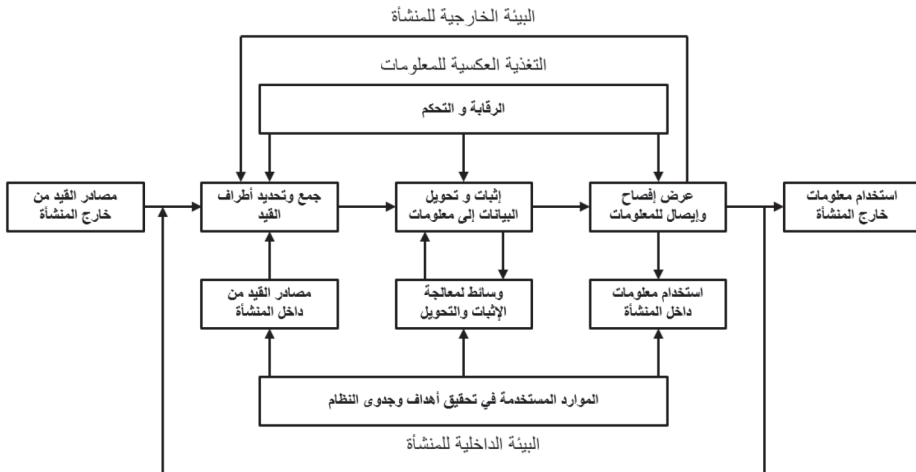
وبينما وضحت بعض الدراسات (Fadhil and Fadhil, 2011) أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة غالباً- تعتمد على معلومات مالية قليلة، ورقابة داخلية يمكن اختراقها، وكذلك على تقارير وليدة الحدث واللحظة لتسيير أعمالها، مما قد يوحي بتطبيق ضعيف للنظم المحاسبية فيها، نجد في المقابل دراسات تذكر أن تلك المنشآت تمتلك معلومات على قدر عالٍ من الأهمية، ولديها إجراءات رقابة ذات تأثير وفعالية، من خلال استخدام قنوات اتصال غير رسمية؛ لاتخاذ قرارات معقدة وليست سهلة وبسيطة. بل إن Fadhil (2011 and Fadhil) ذهب إلى إنكار فكرة التناقض أصلاً، في الحكم على تأثير نظام المعلومات المحاسبي في تلك المنشآت، وذلك بزعمهما: أن ذلك التناقض غالباً ما يكون في عقول الباحثين، وليس في التطبيق الفعلي للنظم المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويؤكد (Ismail and King 2007) على وجود ذلك التناقض، باعتباره في عقول الباحثين أنفسهم؛ ذلك بأن تلك العقول عجزت عن تقديم نتيجة واضحة؛ بوجود علاقة مباشرة بين تطبيق نظام المعلومات المحاسبي، وأداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة من عدمه. ولقد أوضحت بعض الدراسات (Fadhil and Fadhil, 2011) أنه-وبالرغم من اختلاف استخدامات نظام المعلومات المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة- إلا أن لدى تلك المنشآت مستوى جيداً من الإدراك بأهداف وجدوى النظام المحاسبي، والذي يكون له تأثير ملحوظ في إعداد التقارير واستخدامها، وفي عملية اتخاذ القرار، حيث إن الوضوح والشفافية في معلومات التقارير المحاسبية له الأثر البالغ على ترشيد القرار، ليس على مستوى المنشآت الصغيرة والمتوسطة فحسب، بل وحتى على درجة تأثير تلك المنشآت على المستوى الوطني ككل. ولقد ذكر (Marriote and Marriote 2000) بأن تأثير ذلك الإدراك بأهداف وجدوى النظام المحاسبي؛ ربما يتفاوت من منشأة صغيرة ومتوسطة إلى أخرى؛ مما يوفر تفسيراً مقبولاً لتناقض الباحثين في دراسة نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ولقد خلصت دراسة (Ismail and King 2005) إلى أن كثيراً من المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ وصلت إلى مرحلة متقدمة من الملاءمة بين احتياجات نظام المعلومات المحاسبي وقدراتها في استيعاب كافة أعمال المنشأة، حيث إنه كلما كانت تلك الملاءمة عالية؛ كلما كان أداء المنشأة عالياً، وكلما كانت الملاءمة متواضعة؛ فإن أداء المنشأة بالتبعية سيكون متواضعاً. ولا بد من التأكيد على أن مدى ملاءمة

النظام المحاسبي لتحسين أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ يعتمد على عدة عوامل، من بينها: مستوى النضوج التقني، ومستوى فصل نظام المعلومات المحاسبي بين ملكية المنشأة وإدارتها، وكذلك نتيجة لمستوى الاستعانة بالخبرات الخارجية، إضافة إلى مستوى الدعم الفني المتوفر لدى تلك المنشآت (Ismail and King, 2007). ولذلك فلقد ركز رضا وعبدالله (2012) على ضرورة دراسة تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ للتعرف على إمكانية الاعتماد عليه بشكل يحقق الشفافية، ويزيد الثقة في الإبلاغ عن القدرات المالية لتلك المنشآت.

نموذج مقترح لنظام المعلومات المحاسبي

لقد تم اقتباس نموذج 2012 (Hall)؛ والذي سيستخدم لتصنيف تطبيق نظام المعلومات المحاسبي وشرحه في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والذي يتكون من مجموعة من المقومات التي تتفاعل مع بعضها البعض؛ من خلال مجموعة من الإجراءات، التي تؤدي إلى إثبات الإمكانات والقدرات المالية، عن طريق تسجيل العمليات المالية ومعالجتها والتقرير عنها وإيصالها إلى المستفيدين في داخل المنشأة وخارجها. ويمتاز هذا النموذج بالبساطة والسهولة في الفهم وعدم التعقيد، والذي ربما يتناسب مع حجم المعاملات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكذلك يمتاز بنظرة الشمولية التي تعتمد على نظرية النظام، والتي تقسمه إلى: (1) أهداف ومعايير محاسبية. (2) مدخلات. (3) معالجة. (4) مخرجات. (5) موارد. (6) رقابة. (7) جدوى من اقتناء نظام المعلومات المحاسبي كما في الشكل رقم (1):



شكل رقم (1) نموذج مقترح لنظام المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

أولاً: أهداف ومعايير المحاسبة

لقد أوضحت عديدٌ من الدراسات أن عدم إدراك الهدف من نظام المعلومات المحاسبي بوضوح؛ كان من أكثر الأسباب التي أدت إلى فشل استخدام الكثير من النظم المحاسبية أو تطبيقها (Momoh et al., 2010) فتحديد هدف أو عدة أهداف يمثل بياناً للوجهة التي يسعى النظام المحاسبي لتحقيقها، وكذلك يوضح مدى إدراك العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأهمية نظام المعلومات المحاسبية، والذي مهما اختلفت المنشآت في أحجامها (كبيرة كانت أو متوسطة أو صغيرة) فإن النظام المحاسبي فيها يسعى غالباً إلى تحقيق الأهداف الثلاثة التالية (Romney and Steinbart, 2009):

- إثبات العمليات المالية التي تقوم بها المنشأة أولاً بأول ومعالجتها بشكل زمني متتابع.
- إمداد متخذ القرار داخل المنشأة وخارجها بالتقارير ذات العلاقة.
- اتباع المعايير المحاسبية للاسترشاد بها في المحاسبة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وبما أن الهدف يحدد وجهة النظام المحاسبي، فإن المعيار المحاسبي يعتبر بمكانة الدستور وخارطة الطريق لتحقيق ذلك الهدف. وبالرغم من ذلك، فلم يتم إصدار أي معيار محاسبي سعودي خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولم يتم حتى تبني أي معيار دولي إلى وقت إعداد هذه الدراسة. ولا شك أن وجود معيار محاسبي يتم تطبيقه بشكل صحيح وكفء؛ سيساعد على تحقيق الشفافية، وزيادة الثقة في تعاملات المنشآت الصغيرة والمتوسطة المالية (Cudia, 2008).

ثانياً: المدخلات

يقوم نظام المعلومات المحاسبي بجمع بيانات عن الأنشطة التي تقوم بها المنشأة، وذلك من خلال مكوناته التي تعرف بالمستندات. وقد تكون المستندات ورقية أو إلكترونية، يتم بموجبها القيام بمجموعة من الإجراءات لتحديد أطراف القيد، وإثبات بيانات عملية التبادل المدينة والدائنة، وقياس مقدار قيمة التبادل في صورة نقدية. وعادة تكون المنشأة طرفاً في كثيرٍ من العمليات التي قد يصعب الإلمام بجميعها، وحصراً في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومن أجل ذلك؛ يتم ترميز الحسابات الناتجة من عمليات التبادل برموز تتكون من أرقام أو من حروف أو منهما معاً، بما يعرف بدليل الحسابات (Bagranoff et al., 2005). ويعتبر دليل الحسابات أحد أكثر الأدوات أهمية؛ لتنظيم مدخلات نظام المعلومات المحاسبي؛ لتمييز الحسابات بعضها عن بعض، حيث يبدأ الارتباط به بمجرد إثبات طرفي عملية التبادل بواسطة الرمز الخاص بكل حساب (Hall, 2012).

ثالثاً: المعالجة

يستخدم النظام المحاسبي مجموعة من مكونات النظام الخاصة بعملية المعالجة، تعبر عن الوسائل والأدوات الورقية أو الإلكترونية أو كليهما معاً؛ لإثبات بيانات عمليات التبادل المالية، ثم تحويلها إلى معلومات ذات تأثير على متخذ القرار (Hall, 2012). وتتم إجراءات التحويل من خلال مراحل مختلفة، بداية بالتسجيل فالترحيل فالتصنيف فالترصيد، ثم إعداد ميزان المراجعة، أو اتباع مراحل أخرى ذات

طبيعة خاصة، تتعلق مثلاً: بتجميع بيانات عن تكاليف منتج أو عملية بعينها، أو بيانات لأغراض الزكاة، أو بيانات تحليلية عن المقدر والفعلي، أو القيام بمثل تلك الإجراءات ألياً بشكل جزئي أو كلي. وكما في الشكل رقم (1)؛ فإن المعالجة لا بد وأن تتم بترباط أجزاء بيئة المنشأة الداخلية؛ لضمان معالجة جميع بيانات العمليات المالية بدون نقص، قد يؤثر على مخرجات النظام المحاسبي (Chen et al., 2012).

رابعاً: المخرجات

يقوم النظام المحاسبي بإجراءات العرض والإفصاح عن معلومات ذات جودة عالية، وتأثير ذلك في اتخاذ القرار من خلال التقارير، والتي يتم توصيلها داخل المنشأة أو خارجها. وتتوزع حاجات المستخدمين من طلب معلومات روتينية كالقوائم الختامية، أو معلومات غير روتينية، كالتقارير على سبيل المثال: باحتياجات الإدارة، كتحليل الانحرافات، أو الاختيار بين البدائل، أو للوفاء لمتطلبات خارجية لمصلحة الزكاة والضريبة، أو الجهات الحكومية والنظامية الأخرى، أو البنوك والمستثمرين. وبالأخذ في الاعتبار اختلاف كمية المعلومات ونوعيتها، وكذلك تعدد طرق العرض والإفصاح وأساليبهما، فكان لزاماً أن يتم تنظيمها بالالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية، لضمان جودة المعلومات التي يتم عرضها والإفصاح عنها، في تقارير ورقية أو آلية تصدر عن النظام المحاسبي (Ragan et al., 2010 ; Ranjani et al., 2002).

خامساً: الموارد

تعتبر الموارد بنوعها البشرية: كالمحاسب ومدير الحسابات أو ملاك المنشأة، أو غير البشرية: كالدفاتر المحاسبية أو الآلات والمعدات المستخدمة؛ هي التي ربما تعطي الصفة التقليدية أو الآلية أو المختلطة لنظام المعلومات المحاسبي (Hall, 2012). ومهما اختلفت الموارد في شكلها أو حجمها؛ فإنها لن تغير من أهداف نظام المعلومات المحاسبي ومعايره، ولكن ربما ستجعل إجراءات تطبيق النظام وقيامه بمهامه مختلفة، بشكل قد يزيد من كفاءة المدخلات والمعالجات والمخرجات فيه، وكذلك ما يتبعه من رقابة على تلك الإجراءات، وعلى الجدوى من اقتنائه (Chen et al. 2012). وبالرغم من أهمية الموارد؛ فإنه لا يمكن الجزم بأنه بتطور الموارد البشرية وغير البشرية؛ فإن نظام المعلومات المحاسبي سيكون ناجحاً قطعاً بالتبعية، بل وربما كما ذكرت بعض الدراسات (Pan et al., 2011) قد يكون تطبيق أنظمة إلكترونية بموارد متطورة سبباً في فشل المنشأة وربما خروجها من سوق العمل كلياً.

سادساً: الرقابة

تشمل الرقابة مجموعة الطرق والأساليب التي توفر قدرًا معقولاً في صحة عمليات نظام المعلومات المحاسبي وسلامة نتائجه. ومن بين الطرق والأساليب الرقابية-على سبيل المثال- ضرورة توفر دليل للحسابات، والفصل بين الوظائف، والتي ربما تكون صعبة التحقق في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ نظراً لحجمها، علماً بأن الرقابة في أية منشأة تسعى إلى تحقيق المهام التالية (Romney and Steinbart, 2009):

- التأكد من أن المعلومات التي يتم إنتاجها من نظام المعلومات الحاسبي يمكن الاعتماد عليها.
- التأكد من أن الإجراءات الحاسبية قد تمت وفقاً لأهداف وخطط الإدارة، وتطبيقاً لمعايير حاسبية متفق ومتعارف عليها، ومقبولة قبولاً عاماً.
- التأكد من حماية أصول المنشأة، والتي من بينها المعلومات الحاسبية من الاستغلال السيئ.

سابعاً: جدوى اقتناء نظام المعلومات الحاسبي

ذكرت عددياً من الدراسات أن الجدوى من النظام تعتبر سبباً رئيسياً قد يدفع المنشأة الصغيرة أو المتوسطة لاقتنائه من عدمه (Yeh and Yang, 2010; Roach, 2011). وقد تناول (Romney and Steinbart, 2009) شرحاً لأنواع مختلفة من الجدوى؛ حيث ذكر منها: الجدوى التقنية والتي تهدف إلى تحليل قدرات المنشأة التقنية؛ للتعرف على مدى قدرتها على تشغيل النظام كما في الجدوى التشغيلية، والجدوى القانونية التي تهدف إلى التأكد من الحصول على الرخص المطلوبة والالتزام بالعقود المبرمة لاستخدام النظام، بينما تهدف الجدوى الزمانية إلى تحليل مدى مناسبة الجدول الزمني لاستخدام النظام في المنشأة وتشغيله، ومدى حداثة النظام كذلك، وأما الجدوى الاقتصادية فتتضمن تحليل المنفعة التي قد تعود على المنشأة، والتي تفوق التكاليف المبذولة لاقتناء النظام واستخدامه، وهناك أيضاً الجدوى المعرفية أو الإدراكية التي تهتم بمدى وعي المنشأة بأهمية النظام الحاسبي، وقدرته على الافصاح والشفافية، بشكل تزداد الجدوى بازدياد الثقة فيه.

فروض الدراسة

من خلال ما سبق تقديمه في الدراسات السابقة؛ وفي النموذج المقترح مسبقاً لنظام المعلومات الحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فإنه يمكن اشتقاق فروض الدراسة، التي تسعى إلى اختبار فرض رئيس، والذي تمت صياغته في صورة فرض العدم التالي:

لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية فيما يخص نظام المعلومات الحاسبي؛ في إثبات القدرات والإمكانات المالية في المنشآت الصغيرة، عنها في المتوسطة في المملكة العربية السعودية.

وللتوصل إلى نتيجة اختبار الفرض الرئيس؛ فإنه تم تقسيمه إلى فروض فرعية، تم استنباطها من الأجزاء الفرعية المكونة للنموذج المقترح في الدراسة على النحو التالي:

1. لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية؛ فيما يخص الشكل العام لنظام المعلومات الحاسبي.
2. لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية؛ فيما يخص أهداف الحاسبة لنظام المعلومات الحاسبي ومعاييرهم.
3. لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية؛ فيما يخص مدخلات نظام المعلومات الحاسبي.
4. لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية؛ فيما يخص معالجة نظام المعلومات الحاسبي.
5. لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية؛ فيما يخص مخرجات نظام المعلومات الحاسبي.

6. لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية؛ فيما يخص موارد نظام المعلومات المحاسبي.
7. لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية؛ فيما يخص رقابة نظام المعلومات المحاسبي.
8. لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية؛ فيما يخص جدوى اقتناء نظام المعلومات المحاسبي.

منهجية الدراسة

اعتمدت منهجية الدراسة على الأسلوب النظري في اقتراح نموذج لنظام المعلومات المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والأسلوب الميداني في اختبار فروض الدراسة. وتعتبر هذه الدراسة استطلاعية لتطبيق النظام المحاسبي للمعلومات، كما هو موجود في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، حيث اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي للوصول إلى النتائج. ولقد انتهجت الدراسة: في ذلك جمع بيانات نوعية عن طريق المقابلات الشخصية، التي أعطت فكرة مبدئية واستطلاعية عن النظام المحاسبي في تلك المنشآت، ثم انتهت بتصميم قائمة استقصاء، والتي تم من خلالها جمع بيانات كمية تم تحليلها، فيما يخص بالجزئيات المكونة للنظام المحاسبي للمعلومات، كإجابة لفروض الدراسة الفرعية وكما جاءت في نموذج الدراسة المقترح؛ من أجل التوصل إلى وصف لكامل أو عموم النظام المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية، كنتيجة لفرض الدراسة الرئيس.

تحديد مجتمع الدراسة ومفرداتها

لقد تعذر الحصول على قائمة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة من الجهات الحكومية والخاصة، ولذلك تم اللجوء إلى حصر مجتمع الدراسة في قطاع معين، وفي منطقة جغرافية معينة، يمكن دراستها ميدانياً بالكامل، وهي المدن الصناعية في الأحساء والدمام والجبيل الصناعية. ولقد كان سبب الاختيار هو؛ وضوح نشاط تلك المنشآت وسهولة الوصول إليها. ولقد تم اتباع الحصر الشامل لمفردات الدراسة بمستخدمي النظام المحاسبي، من أمثال: المحاسبين، أو المديرين الماليين، أو مراقبي الحسابات.

أدوات جمع البيانات ومراحلها

لقد تم الاعتماد على جمع البيانات باستخدام قوائم الاستقصاء؛ باعتبارها الأكثر ملاءمة لهذه الدراسة؛ من أجل تغطية مساحة كبيرة من الخاضعين للدراسة، ولتوجيه أسئلة متعددة مغلقة الإجابة في خمسة اختيارات كما في مقياس ليكرت (Creswell, 2003). ولقد كانت مراحل جمع البيانات كالتالي:

- (1) القيام بدراسة استطلاعية، اشتملت على ثلاث مقابلات شخصية بمدينة الأحساء الصناعية، واثنين في مدينة الدمام الصناعية، بهدف التعرف مبدئياً على واقع النظام المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم تصميم قائمة الاستقصاء.
- (2) تصميم قائمة الاستقصاء، بالاعتماد على الدراسة الاستطلاعية، وبالاسترشاد بنموذج الدراسة المقترح في الشكل رقم (1)، حيث تم صياغة 72 سؤالاً، موزعة كالتالي: 7 أسئلة عن البيانات العامة للمنشآت، و6 أسئلة عن الأهداف والمعايير المحاسبية، و14 سؤالاً عن المدخلات، و13 سؤالاً عن المعالجة، و12 سؤالاً عن المخرجات، و3 أسئلة عن الموارد البشرية،

و3 أسئلة عن الموارد غير البشرية، و7 أسئلة عن الرقابة، ثم 7 أسئلة عن جدوى اقتناء النظام المحاسبي.

(3) تم اختبار قائمة الاستقصاء ومدى إمكانية الاعتماد عليها مبدئياً مع اثنين من المهتمين بدراسات النظم المحاسبية، ومع أربعة محاسبين في منشأتين بمدينة الأحساء الصناعية، وأربعة محاسبين في ثلاث منشآت بمدينة الدمام الصناعية الثانية وتم تعديل القائمة حسب الحاجة.

(4) تم توزيع قائمة الاستقصاء في الفترة بين سبتمبر وأكتوبر من العام 2012م؛ حيث تم تعبئة (174) قائمة استقصاء. وبعد تفحص قوائم الاستقصاء تبين عدم صلاحية بعضها؛ بسبب عدم الإجابة على جميع أسئلتها أو اختيار نفس الإجابة في جميع الأسئلة، أو تحديد المنشأة على أنها كبيرة الحجم، فأصبحت قوائم الاستقصاء بذلك (122) قائمة استقصاء مثلت 65 % من إجمالي مفردات مجتمع الدراسة، حيث كان من بينها (40) قائمة استقصاء تخص منشآت صغيرة فقط.

تم إرسال نتائج الدراسة بالبريد الإلكتروني إلى ثلاثة محاسبين في المنشآت الصغيرة، وأربعة في المنشآت المتوسطة، وطلب منهم التعليق على مدى مصداقية نتائج الدراسة في شكلها النهائي.

الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات

لقد خضعت بيانات قوائم الاستقصاء للتحليل الإحصائي الكمي المتعددة المستويات باستخدام برنامج (Statistical Package for Social Science) المعروف باسم (SPSS V.19) حيث تم تحديد الأدوات الإحصائية اللازمة والملائمة كالتالي:

المقاييس الوصفية، والتي تستخدم لوصف البيانات البحثية من حيث القيم التي تتركز فيها البيانات والمتمثلة في مقاييس النزعة المركزية، والتي يمثلها الوسط الحسابي بالإضافة إلى مقاييس التشتت والتي تبين مدى تجانس البيانات وقربها أو بعدها عن الوسط الحسابي والمتمثلة في التباين والانحراف المعياري.

قياس صدق الاستبانة

ثبات وصدق استمارة الاستقصاء، والتي تمثلت في كل من:

أ. معامل ألفا كرونباخ لقياس الصدق في الإجابات.

ب. معامل Spearman-Brown لقياس الثبات النسبي في الإجابات.

ج. اختبار Friedman Chi-square لقياس الفروق المعنوية في إجابات الاستقصاء.

اختبار t، ويستخدم لتحديد مدى وجود فروق معنوية بين متوسطات مجموعتين.

ولقد تم التأكد من صدق نتائج البيانات وثباتها، حيث يوضح الجدول رقم (1) وجود درجة عالية من

الثبات لدى أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ معامل الصدق للمتغيرات البحثية أكبر من 0.80 وكذلك ارتفاع

قيمة معامل الثبات Spearman-Brown، كما أن معنوية اختبار Friedman Chi-square لجميع المتغيرات

محل الدراسة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق معنوية في إجابات المستجيبين منهم. وبالتالي يمكن الاعتماد على البيانات النوعية والكمية الواردة في الدراسة.

جدول رقم (1) صدق وثبات اسئلة قائمة الاستقصاء

المقومات	معامل الصدق	معامل الثبات Spearman-Brown	اختبار Friedman Chi-square	المعنوية
الشكل العام للمنشأة	0.518	0.413	3391.209	0.000
أهداف ومعايير المحاسبة	0.782	0.721	155.06	0.000
المدخلات	0.872	0.669	58.898	0.000
المعالجة	0.829	0.7781	133.587	0.000
المخرجات	0.876	0.773	66.743	0.000
الموارد	0.719	0.663	197.447	0.000
الرقابة	0.787	0.688	159.570	0.000
الجدوى	0.898	0.788	59.826	0.000
إجمالي عدد الاسئلة	0.954	0.859	2471.181	0.000

نتائج الدراسة

لقد أوضحت فوائم الاستقصاء عدم الإجابة عن حجم المبيعات، بينما تمت الإجابة عن حجم العمالة ولذلك تم الاعتماد على حجم العمالة كعامل وحيد في التعريف بالمنشآت الصغيرة على أنها التي توظف من 2 إلى 49 عاملاً، بينما المنشآت المتوسطة على أنها التي توظف من 50 إلى 200 عاملاً. وسيتم بذلك استعراض نتائج الدراسة من خلال ذكر نتائج التحليل الإحصائي لاختبارات الفروض الفرعية للدراسة، ثم ذكر نتيجة اختبار الفرض الرئيس. علماً أنه سيتم عرض الجداول الإحصائية بالتركيز فقط على إظهار: (1) بعض الأمثلة للإجابات التي حصلت على أعلى وأقل نسبة موافقة بين المنشآت (2) جميع الإجابات التي أظهرت وجود فروق أو اختلافات معنوية بين آراء المستجيبين للدراسة والتي تحدد تشابه أو اختلاف مقومات النظام المحاسبي بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة (3) بالإضافة إلى تفسير جميع ما تبقى من آراء المستجيبين للدراسة خلال الشرح كما سيأتي:

أولاً: اختبار الفروض الفرعية:

1. الفرض الفرعي الأول هو: لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية فيما يخص الشكل العام لنظام المعلومات المحاسبي.

لقد أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي صحة الفرض الفرعي الأول؛ حيث كانت نتيجة اختبار المعنوية أكبر من 0.05، ولقد أظهرت النتائج أن الشكل العام لنظام المعلومات المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتمتع برأي إيجابي في المجمل؛ حيث كانت أغلب نسب الموافقة بين آراء الخاضعين للدراسة أعلى

من 80% كما يوضح ذلك الجدول رقم (2). وبالرغم من انخفاض نسبة الموافقة على الرأي بأن النظام المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ممتاز بواقعه الحالي (29% و 25%) إلا أن الموافقة كانت عالية في أن جميع عمليات المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتم التعبير عنها ومعالجتها محاسبيا مع ضرورة حاجة النظام للتطوير، بيد أن بعض أجزائه متطورة أكثر من غيرها. ونتيجة لذلك فإن هناك اتفاقاً على الشكل العام لنظام المعلومات المحاسبي مع وجود الحاجة للتطوير في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (2) جميع نتائج تحليل الآراء بشأن الشكل العام لنظام المعلومات المحاسبي

المقومات	النوع	المتوسط	نسبة الموافقة %	t	المعنوية	الدلالة
لدى المنشأة نظام محاسبي ممتاز	صغيرة	1.4750	29.5	1.92462	0.0664	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	1.2927	25.854			
جميع عمليات المنشأة يتم التعبير عنها محاسبيا	صغيرة	4.0750	81.5	-1.58162	0.11637	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.3049	86.098			
يعالج النظام المحاسبي جميع الأنشطة التي تقوم بها المنشأة	صغيرة	4.1500	83	-1.32329	0.18826	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.3293	86.386			
يمكن تطوير النظام المحاسبي ليفي باحتياجات المنشأة المتغيرة	صغيرة	4.3250	86.3	-1.09911	0.27392	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.4634	89.268			
هناك بعض أجزاء النظام المحاسبي أكثر تطورا من غيرها	صغيرة	4.0250	80.5	1.15542	0.25021	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	3.8293	76.386			
إجمالي الآراء بشأن الشكل العام للنظام المحاسبي	صغيرة	3.6100	72.2000	-0.42225	0.674	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	3.6439	72.87805			

2. الفرض الفرعي الثاني هو: لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية فيما يخص أهداف ومعايير

المحاسبة لنظام المعلومات المحاسبي.

لقد أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية فيما يخص أهداف ومعايير المحاسبة لنظام المعلومات المحاسبي، حيث كانت نتيجة اختبار المعنوية أكبر من 0.05، فلقد أجمعت آراء الخاضعين للدراسة على وجود إدراك عالٍ بأهداف ومعايير نظام المعلومات المحاسبي، فلم يتم تحديد أية اختلافات معنوية بين آراء الخاضعين للدراسة في كلا النوعين من المنشآت على قدرة النظام المحاسبي

في إثبات البيانات المالية ومعالجتها وتوصيل التقارير إلى المستخدمين، حيث تراوحت نسبة الموافقة على ذلك بين (80% - 92%). ولكن كما يوضح الجدول رقم (3) أن هناك انخفاضاً في درجة الموافقة على الإدراك بقدرة النظام المحاسبي في توفير التقارير للمستخدمين خارج المنشآت الصغيرة (67%) عنه في المتوسطة (70%). ويعتبر ذلك منطقياً؛ لأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الغالب منشآت ذات ملكية فردية ولا تخضع لضرورة نشر تقاريرها المالية للاستخدام العام.

ولقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي-كذلك-اتفاقاً بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تطبيق المعايير المحاسبية اعتقاداً بأن استخدام البرامج المحاسبية الآلية يعني تطبيقاً لتلك المعايير؛ لأن تلك البرامج الآلية تم تصميمها أصلاً لكي تعمل طبقاً للمعايير. ونتيجة لذلك فإن هناك اتفاقاً على وجود إدراك عالٍ بأهداف ومعايير نظام المعلومات المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (3) بعض نتائج تحليل الآراء بشأن أهداف ومعايير محاسبة نظام المعلومات المحاسبي

المقومات	النوع	المتوسط	نسبة الموافقة %	t	المعنوية	الدلالة
توفير تقارير لتخذ القرار خارج المنشأة	صغيرة	3.3500	67.00000	-0.72308	0.41266	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	3.5122	70.24390			
يعمل النظام المحاسبي بما يتفق مع المعايير المحاسبية	صغيرة	4.1250	82.50000	-1.68916	0.09378	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.3537	8.07317			
يعمل النظام المحاسبي بما يتفق مع البرنامج المحاسبي المستخدم	صغيرة	4.0500	81.00000	-1.12244	0.26392	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.203	84.14634			
تم تصميم البرنامج المحاسبي بما يتفق مع المعايير المحاسبية	صغيرة	4.1250	82.500	-0.06499	0.9482	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.1341	82.682			
إجمالي الآراء بشأن أهداف ومعايير المحاسبة	صغيرة	4.0625	81.25000	-1.06703	0.28810	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.1728	83.45528			

3. الفرض الفرعي الثالث هو: لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية فيما يخص مدخلات نظام

المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة نظاماً مفتوحاً في علاقته بالبيئة من حوله. فلقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك فروقاً معنوية بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بتوفر قائمة لدليل الحسابات واستخدامها ترميزاً للحسابات المدينة والدائنة. ولذلك فإن نتيجة تحليل مدخلات النظام المحاسبي توضح عدم صحة فرض الدراسة الفرعي الثالث حيث كانت نتيجة اختبار

المعنوية أقل من 0.05، وفي المقابل فلقد أظهرت نتائج الدراسة اتفاقاً بين المستجيبين للدراسة بنسب عالية (85% - 90%) على توفر عديد من مكونات النظام المحاسبي كالمستندات من داخل المنشأة وخارجها تمثل مدخلات للنظام المحاسبي ومثال ذلك مستندات القبض والصرف، ومستندات التعامل مع العملاء والموردين والبنوك والمخازن، والرواتب.

ولقد أوضحت النتائج أيضاً اتفاق المنشآت الصغيرة والمتوسطة على قدرة النظام المحاسبي من خلال الإجراءات المتعلقة بتحديد الأطراف المدينة والدائنة وقياسها بوحدة نقد طبقاً لتكلفتها التاريخية كما في الجدول رقم (4). ونتيجة لذلك فإن هناك اختلافاً في مدخلات نظام المعلومات المحاسبي بخاصة فيما يتعلق بترميز الحسابات في المنشآت الصغيرة منها في المتوسطة.

جدول رقم (4) بعض نتائج تحليل الآراء بشأن مدخلات نظام المعلومات المحاسبي

المقومات	النوع	المتوسط	نسبة الموافقة %	T	المعنوية	الدلالة
يوجد في المنشأة قائمة تمثل دليلاً للحسابات	صغيرة	4.2500	85.0000	-2.17925	0.0317	يوجد اختلاف
	متوسطة	4.5610	91.22			
جميع العمليات المحاسبية تحتوي على رمز للحساب	صغيرة	4.2000	84.000	-2.32412	0.05421	يوجد اختلاف
	متوسطة	4.5244	90.48780			
أغلب المستندات من داخل المنشأة وخارجها ورقية	صغيرة	4.5000	90.000	0.09749	0.92250	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.4878	89.756			
إجمالي الآراء بشأن المدخلات	صغيرة	4.3196	86.392	-2.495	0.0124	يوجد اختلاف
	متوسطة	4.5287	90.574			

4. الفرض الفرعي الرابع هو: لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية فيما يخص معالجة نظام

المعلومات المحاسبي

أوضحت نتائج التحليل الإحصائي الخاص بمعالجة النظام المحاسبي عدم صحة الفرض الفرعي الرابع؛ حيث كانت نتيجة اختبار المعنوية أقل من 0.05، فلقد أوضحت نتائج الدراسة وجود اختلافات معنوية في عملية إدخال البيانات إلى البرنامج الآلي الذي يقوم بمعالجة تلك البيانات للحصول على معلومات ذات فائدة للمستفيدين، أو حيث إن 85% من إجابات المنشآت الصغيرة و 92% من إجابات المنشآت المتوسطة اتفقت على قيام البرنامج المحاسبي الآلي بعملية المعالجة كما أنها تكون في "صندوق أسود" أو ما يعرف بـ Black Box، بحيث لا يمكن لمستخدم البرنامج الآلي معرفة أو رؤية كيف يتم تحويل البيانات إلى معلومات. ووفقاً لذلك فقد أظهرت النتائج -كذلك- وجود اختلافات معنوية في نسبة الاتفاق على الرغبة في التعرف على ما يحدث بداخل ذلك الصندوق الأسود في المنشآت المتوسطة بنسبة 91% عنه في الصغيرة بنسبة 89%.

وبالرغم من ذلك فلقد أظهرت نتائج التحليل عدم وجود فروق معنوية بين آراء المستجيبين في استخدام نظام المعلومات المحاسبي للدفاتر أو السجلات لتحويل بيانات العمليات المالية إلى معلومات وترصيد الحسابات، وإعداد ميزان المراجعة، وترابط عمليات نظام المعلومات المحاسبي، إضافة إلى عدم وجود فروق معنوية في اتفاق 69% من المستجيبين في المنشآت الصغيرة و75% في المتوسطة بعدم معرفتهم كيف يقوم البرنامج المحاسبي بعملية المعالجة كما يوضح ذلك الجدول رقم (5). ونتيجة لذلك فإن هناك اختلافاً في معالجة نظام المعلومات المحاسبي بين التقليدية والآلية في المنشآت الصغيرة عنها في المتوسطة.

جدول رقم (5) بعض نتائج تحليل الآراء بشأن المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي

المقومات	النوع	المتوسط	نسبة الموافقة %	t	المعنوية	الدلالة
يوجد دفاتر أو سجلات للتسجيل الفوري في اليومية اليومية	صغيرة	3.9750	79.500	-1.4333	0.154	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.268	85.364			
يتم إعداد ميزان المراجعة	صغيرة	4.025	80.5000	-1.0058	0.316	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.378	87.560			
تتربط عمليات النظام المحاسبي	صغيرة	4.1250	82.5000	-2.0877	0.018	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.4756	89.5122			
يتم إدخال البيانات في البرنامج المحاسبي ليتم إصدار التقارير	صغيرة	4.2750	85.5000	-2.2915	0.024	يوجد اختلاف
	متوسطة	4.6463	92.9268			
لديك معرفة لكيفية عمل برنامج المحاسبة الآلي	صغيرة	3.4750	69.5000	-1.5842	0.116	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	3.7683	75.3658			
ليس لديك اهتمام بمعرفة كيفية عمل البرنامج الآلي	صغيرة	4.4750	89.5000	-0.8588	0.392	يوجد اختلاف
	متوسطة	4.5732	91.9512			
إجمالي الآراء بشأن المعالجة	صغيرة	4.1442	82.8846	-2.5819	0.011	يوجد اختلاف
	متوسطة	4.3837	87.6735			

5. الفرض الفرعي الخامس هو: لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية فيما يخص مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

كما يوضح الجدول رقم (6) فإن نتيجة تحليل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تؤكد صحة الفرض الفرعي الخامس؛ حيث كانت نتيجة اختبار المعنوية أكبر من 0.05، وقد أوضحت النتائج أن هناك نسبة موافقة على قدرة نظام المعلومات المحاسبي في توفير تقارير لقائمة الدخل والميزانية والتدفقات النقدية، وحقوق الملاك (84% و 87%)، إضافة إلى قدرته على توفير عديد من التقارير حسب طلب الإدارة، مثل تقارير تحليل الانحرافات بين المقدر والفعلي بنسب أكبر من 80%، وكذلك الاتفاق على قدرة النظام المحاسبي في الإفصاح الواضح والشامل والدقيق عن المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها بما نسبته 90%. ونتيجة لذلك فإن هناك اتفاقاً على اعتماد نظام المعلومات المحاسبي على مخرجات تقليدية ورقية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (6) بعض نتائج تحليل الآراء بشأن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

المقومات	النوع	المتوسط	نسبة الموافقة %	t	المعنوية	الدلالة
قائمة الدخل والمركز المالي	صغيرة	4.5000	90.000	-0.43916	0.66133	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.5610	91.21950			
تقارير محاسبية حسب طلب الإدارة	صغيرة	4.2500	5.00008	0.76825	0.44338	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.1098	82.1951			
يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشكل واضح	صغيرة	4.5750	91.50000	0.10843	0.913835	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.5610	91.21951			
أغلب التقارير للاستخدام داخل المنشأة وخارجها ورقية	صغيرة	4.4750	89.5000	-0.61934	0.536864	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.5610	91.21951			
إجمالي الآراء بشأن المخرجات	صغيرة	4.3229	86.4583	-0.49704	0.62007	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.3730	87.4593			

6. الفرض الفرعي السادس هو: لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية فيما يخص موارد نظام المعلومات المحاسبي.

ويوضح الجدول رقم (7) نتيجة تحليل الآراء المتعلقة بالموارد صحة الفرض الفرعي السادس حيث كانت نتيجة اختبار المعنوية أقل من 0.05، فقد أظهرت النتائج وجود فروق معنوية في توفر موارد بشرية محاسبية كافية ومؤهلة باتفاق نسبته 79% في المنشآت الصغيرة و85%، في المتوسط أدى إلى اختلاف نظام المعلومات المحاسبي في كلا المنشأتين. وفي المقابل فإن النتائج أظهرت عدم وجود فروق معنوية في وجود عدم استقرار تلك الموارد باتفاق نسبته 56% و62% في المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التوالي،

مع انصاق على وجود هيكل تنظيمي للمنشأة وللمحاسبة وكذلك في توفر الموارد غير البشرية من طابعات، وحاسبات آلية في النظام المحاسبي في كل من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ونتيجة لذلك، فإن هناك اختلافاً في الموارد بعدم توفر الموارد البشرية الكافية بينما تتوفر الموارد غير البشرية في المنشآت الصغيرة عنها في المتوسطة.

جدول رقم (7) بعض نتائج تحليل الآراء بشأن موارد نظام المعلومات المحاسبي

المقومات	النوع	المتوسط	النسبة الموافقة %	t	المعنوية	الدلالة
هناك كوادر محاسبية كافية ومؤهلة	صغيرة	3.950	79.000	-2.2960	0.02340	يوجد اختلاف
	متوسطة	4.268	85.365			
يوجد عدم استقرار للمحاسبين في وظائفهم	صغيرة	2.800	56.000	-1.3816	0.1696	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	3.1220	62.4390			
يوجد هيكل تنظيمي واضح للمحاسبة وللمنشأة	صغيرة	3.8500	77.000	-1.7756	0.0783	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.1341	82.6829			
تتوفر الحاسبات والطابعات بشكل مناسب	صغيرة	4.2000	84.000	-0.8870	0.3768	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.3293	86.5853			
إجمالي الآراء بشأن الموارد	صغيرة	3.8542	77.0833	-1.9955	0.0482	يوجد اختلاف
	متوسطة	4.0610	81.2195			

7. الفرض الفرعي السابع هو: لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية فيما يخص رقابة نظام المعلومات المحاسبي.

ويوضح الجدول رقم (8) نتيجة تحليل آراء الخاضعين للدراسة فيما يتعلق بالرقابة، حيث أوضحت النتائج صحة الفرض الفرعي السابع، حيث كانت نتيجة اختبار المعنوية أكبر من 0.05، فقد أظهرت نتائج الدراسة اتفاقاً بنسب عالية (85% - 93%) على قدرة نظام المعلومات المحاسبي في تسجيل جميع العمليات المالية بصورة سليمة وصحيحة، ووفقاً لأهداف الإدارة وسياساتها وقيام نظام المعلومات المحاسبي في كلا النوعين من المنشآت بحماية أصول المنشأة من الضياع، أو الاستخدام غير المصرح به مع توفر مجموعة من الطرق والأساليب للتأكد من تفعيل الإجراءات الرقابية، مما يدل على توفر رقابة محكمة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (8) بعض نتائج تحليل الآراء بشأن رقابة النظام المحاسبي

المقومات	النوع	المتوسط	النسبة %	t	المعنوية	الدلالة
جميع العمليات يتم تسجيلها بطريقة صحيحة وحدثت فعلا	صغيرة	4.6250	92.5000	-0.4242	210.67	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.6707	93.414			
جميع الإجراءات المحاسبية تمت وفقا للأهداف والسياسات	صغيرة	4.6250	92.5000	0.82813	0.40924	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.5122	90.2439			
هناك حماية رقابية لأصول المنشأة	صغيرة	04.525	90.5000	0.48624	0.627682	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.4512	89.02439			
لا يقوم المحاسب بأداء أكثر من وظيفة في المنشأة	صغيرة	3.7500	75.000	0.4512	0.65262	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	3.6463	72.9268			
إجمالي الآراء بشأن الرقابة	صغيرة	4.3786	87.5714	0.50391	0.615425	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.3240	86.4808			

وبالرغم من ذلك فقد كان الاتفاق على عدم قيام المحاسب بأداء أكثر من وظيفة منخفضاً بنسبة 75 % في المنشآت الصغيرة، وأقل من ذلك وبنسبة 72 % في المنشآت المتوسطة أي أن العمل المحاسبي لا يوفر فصلاً جيداً بين الوظائف، مما يدل على خطر اختراق للرقابة. وقد يكون ذلك متوقفاً، نظراً لصغر عدد المحاسبين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة مما لا يتيح الفصل الجيد بين الوظائف. وإن حدث ذلك ولأي سبب كان، فإن خطر اختراق الرقابة في المنشأة الصغيرة والمتوسطة يكون عالياً. ونتيجة لذلك فإن هناك اتفاقاً على وجود رقابة عالية مع وجود الخطر من إمكانية اختراقها في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

8. الفرض الفرعي الثامن؛ فيما يخص الجدوى من اقتناء نظام المعلومات المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

لم تظهر نتائج التحليل - (انظر الجدول رقم 7) - وجود فروق معنوية في اتفاق آراء الخاضعين للدراسة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ على الجدوى من اقتناء نظام المعلومات المحاسبي، حيث كانت نتيجة اختبار المعنوية أكبر من 0.05، فلقد أوضحت النتائج أن آراء الخاضعين للدراسة في كلا النوعين من المنشآت حققت نسباً عالية (81 % إلى 86 %) في الموافقة على أن النظام المحاسبي مرخص له قانونياً، وأنه معاصر وحديث، ويساعد على نمو المنشأة وتطورها، إضافة إلى أنه يزيد ثقة الغير في المنشآت الصغيرة

والمتوسطة. ونتيجة لذلك؛ فإن هناك اتفاقاً على وجود إدراك عالٍ بجدوى اقتناء نظام المعلومات المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (9) بعض نتائج تحليل الآراء بشأن جدوى اقتناء نظام المعلومات المحاسبي

المقومات	النوع	المتوسط	نسبة الموافقة %	t	المعنوية	الدلالة
النظام أو البرنامج المستخدم مرخص قانونياً	صغيرة	4.300	86.000	1.0080	0.3154	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.463	89.268			
النظام المحاسبي حديث ومعاصر	صغيرة	4.1500	83.000	0.3924	0.6954	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.0854	81.7073			
النظام المحاسبي يساعد على نمو المنشأة وتطورها	صغيرة	4.4000	88.0000	0.81040	0.4193	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.2927	85.8536			
وجود النظام المحاسبي سيزيد ثقة الغير في المنشأة	صغيرة	4.5500	91.000	0.01066	0.9915	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.5488	90.9756			
إجمالي الآراء بشأن الجدوى	صغيرة	4.3357	86.7142	-0.1114	0.91146	لا يوجد اختلاف
	متوسطة	4.3484	86.9686			

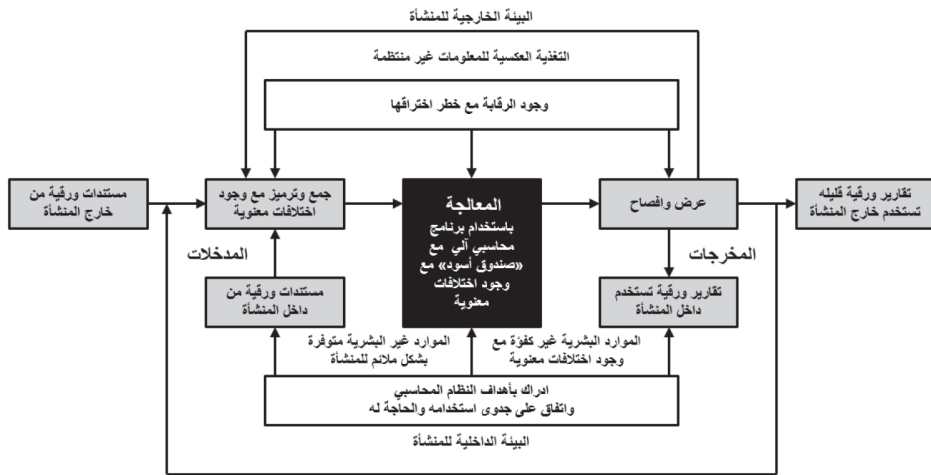
ثانياً: نتيجة اختبار فرض الدراسة الرئيس؛ في أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية

بين مقومات نظام المعلومات المحاسبي وقدراته في المنشآت الصغيرة والمتوسطة

بالرجوع إلى نتائج التحليل الإحصائي؛ السابق فإنه يتبين أن نتائج التحليل الإحصائي أثبتت عدم صحة بعض الفروض الفرعية بشكل جزئي عن كامل الفروض الفرعية، أي أنه لا يشمل جميع الفروض الفرعية، وذلك من خلال وجود اختلافات ذات دلالة معنوية في الفروض الفرعية الثالث والرابع والسادس، حيث كانت نتيجة اختبار المعنوية في كل منها أقل من 0.05، بينما أثبتت الدراسة صحة الفروض الفرعية الأخرى، وبشكل جزئي أيضاً؛ في أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في الفروض الفرعية المتبقية، وهي الأول والثاني والخامس والسادس والثامن، حيث كانت نتيجة اختبار المعنوية في كل منها أكبر من 0.05، ونتيجة لاختلاف نتائج فروض الدراسة الفرعية- في وجود أو عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية- فإن ذلك يعني وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في إجمالي مقومات نظام المعلومات المحاسبي الفرعية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وبالرجوع كذلك إلى نتائج الدراسة؛ فإنه يظهر أن هناك اتفاقاً-وبنسب عالية تراوحت بين 77% إلى 87% في المنشآت الصغيرة و81% إلى 90% في المنشآت المتوسطة-على تطبيق مقومات النظام الحاسوبي للمعلومات في المنشآت الصغيرة، وفي المنشآت المتوسطة السعودية والتي من خلالها يكون قادراً على إثبات عمليات الأنشطة المالية والتقرير عن القدرات والإمكانات المالية التي تمتلكها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، على حد سواء. فلقد أثبتت الدراسة؛ أن هناك اتفاقاً بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التوالي (72% - 86%)، على الشكل العام لنظام المعلومات الحاسوبي، وعلى وجود إدراك عالٍ بأهداف ومعايير نظام المعلومات الحاسوبي (81% - 83%)، وفي توفر المكونات والإجراءات الخاصة بالمدخلات (86% - 90%) وبالمعالجة (2% - 87%) وبالمخرجات (86% - 87%) التي تقوم بإثبات العمليات المالية من واقع المستندات، وتحويلها إلى معلومات يتم توصيلها في صورة تقارير؛ من خلال استخدام مجموعة من الموارد البشرية وغير البشرية (77% - 81%)، وإدراك عالٍ للرقابة (87% - 86%)، وبأن هناك جدوى من اقتناء نظام المعلومات الحاسوبي (86% - 86%).

ونتيجة لما سبق؛ واعتماداً على نتائج اختبارات الفروض الفرعية؛ فإن الدراسة أثبتت عدم صحة الفرض الرئيس المتعلق بعدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية، فيما يخص مقومات نظام المعلومات الحاسوبي وقدراته، للكشف عن الإمكانيات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.



شكل رقم (2) تعديل نموذج نظام المعلومات الحاسوبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

ويوضح الشكل رقم (2) انعكاساً على نتيجة اختبار الفروض الفرعية لمقومات نظام المعلومات الحاسوبي، ليتم بموجب تلك النتائج تعديل للنموذج النظري المقترح في الدراسة، بما يتفق مع نتائج التحليل

الإحصائي لمجمل آراء الخاضعين للدراسة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الصناعية في المملكة العربية السعودية. فلقد أظهرت النتائج- كما هو مبين على الشكل رقم (2)- إدراك المستجيبين للدراسة بأهداف ومعايير المحاسبة والاتفاق على الشكل العام لنظام المعلومات المحاسبي في تلك المنشآت، ووجود علاقات بين النظام المحاسبي للمعلومات بالبيئة في داخل المنشأة وبالبيئة في خارج المنشأة؛ من خلال مدخلات ومخرجات تقليدية وورقية، بينما تتحول المعالجة إلى آلية في «صندوق أسود»، لا يرى كثير من المحاسبين ما يحدث فيه من معالجة محاسبية، كما تم تلوينه باللون الأسود في الشكل رقم (2)، تجعل الغالبية من نظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحاسبية ذات طبيعة مختلطة بين التقليدية الورقية والآلية. ولقد أوضحت النتائج كذلك؛ أن النظام المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة يعاني من عدم كفاءه الموارد البشرية فيه، في مقابل توفر الموارد غير البشرية بشكل مناسب، في ظل وجود رقابة قد تكون سهلة الاختراق، مع وجود إدراك عالٍ بجدوى اقتناء نظام المعلومات المحاسبي.

المناقشة والخاتمة

لقد كان الهدف من هذه الدراسة؛ هو دراسة تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، في محاولة لحل مشكلة الدراسة المتمثلة في الادعاء بعدم توفر مقومات النظام المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تؤهلها للإثبات والتقارير عن القدرات والامكانات المالية في تلك المنشآت مما يؤثر سلباً على قدرتها في الحصول على تمويل، أو عدم الرغبة في الاستثمار فيها مما يحد من مساهمتها في الناتج الوطني. ولقد كان منهج الدراسة الأسلوب النظري، المتمثل في اقتراح نموذج لنظام المعلومات المحاسبي، والذي يتكون من سبعة أجزاء، تمثلت في: (1) أهداف ومعايير المحاسبة. (2) مدخلات. (3) معالجة. (4) مخرجات. (5) موارد. (6) رقابة. (7) الجدوى من اقتناء نظام المعلومات المحاسبي. هذا بالإضافة إلى الأسلوب الميداني، حيث شملت الدراسة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الصناعية في ثلاث مدن صناعية بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، هي: الأحساء، والدمام، والجبيل الصناعية.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك اختلافاً في نظام المعلومات المحاسبي بين المنشآت الصغيرة عنها في المتوسطة. وبالرغم من ذلك إلا أن جميع مقومات نظام المعلومات المحاسبي الفرعية والتي تم اختبارها متوفرة في كلا النوعين من المنشآت باتفاق آراء المستجيبين، ومن خلال توفر تلك المقومات فإن نظام المعلومات المحاسبي يملك من القدرة الكافية على إثبات وبيان إمكانات المنشآت الصغيرة والمتوسطة المالية في المملكة العربية السعودية. ولقد أظهرت نتائج الدراسة أوجه الاختلاف في تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في بعض مقوماته كالتالي:

- ≡ وجود اختلاف في المدخلات بخاصة فيما يتعلق بترميز الحسابات.
- ≡ وجود اختلاف في المعالجة بين التقليدية والآلية والتي كانت مخبأة في "صندوق أسود".
- ≡ وجود اختلاف في الموارد بعدم توفر الموارد البشرية الكافية وتوفر الموارد غير البشرية.
- بينما لم توضح نتائج الدراسة أي اختلافات في تطبيق مقومات نظام المعلومات المحاسبي كالتالي:
- ≡ وجود اتفاق على الشكل العام لنظام المعلومات المحاسبي مع الحاجة للتطوير.
- ≡ اتفاق على وجود إدراك عالٍ بأهداف ومعايير المحاسبة.

≡ اتفاق على اعتماد نظام المعلومات الحاسبي على مخرجات تقليدية ورقية.

≡ اتفاق على وجود رقابة عالية مع الخطر من إمكانية اختراقها.

≡ اتفاق على وجود جدوى من اقتناء نظام المعلومات الحاسبي.

وبما أن الدراسة أثبتت عدم صحة مشكلة البحث والادعاء بأن نظام المعلومات الحاسبي غير قادر على إثبات القدرات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فربما يكون هناك أسباب أخرى غير النظام الحاسبي تؤثر سلباً على انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال عدم قدرتها الحصول على تمويل، أو عدم الرغبة في الاستثمار فيها مما يجد من مساهمتها في الناتج الوطني. وقد تتعدد تلك الأسباب وتتنوع والتي ربما يتم معرفتها باستقصاء آراء الطرف الآخر من الداعمين والمستثمرين، والذي قد يكون أحد أفكار البحوث المستقبلية المتعلقة بالحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية.

المراجع

المراجع العربية:

- إمكانيات تعزيز القدرات التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية (2010) إعداد مركز الدراسات والبحوث، غرفة الشرقية.
- رضا، جاو حدو، عبدالله، مايو (2012) ”رؤية استشرافية حول المحاسبة في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة: المفاهيم والتقنية“ مجلة دراسات وأبحاث - جامعة الجلفة-الجزائر، عدد7، ص 79-91.
- الرضوانه، عماد (2006) ”المحاسبة الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم“ تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد.
- السحيباني، عبدالله (2008) ورقة عمل عن « دور البنك السعودي للتسليف والادخار في تمويل المشاريع السياحية » ملتقى ” السفر والاستثمار السياحي السعودي “.
- السهلاوي، خالد (2004م)، ” دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية “، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 94، السنة الرابعة والعشرون.
- شريف، غياط ويوقوم محمد (2006) ” التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية “ الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 أبريل 2006.
- عطية، سليمان (2008) ”مدى ملاءمة تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم“ المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن للفترة من 18-19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.
- القواسمي، حاتم (2008) ”الاعتبارات الواجب مراعاتها عند المحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية“ المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن للفترة من 18-19 تشرين الأول، جميعه المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.
- المحروق، ماهر وإيهاب مقابلة (2006) ” المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما “، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابع للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وبنك الإنماء الصناعي، الأردن.
- مطر، محمد وعبد الناصر نور (2008) ” طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم “ المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن للفترة من 18-19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

المراجع الاجنبية:

- Bagranoff, N., Simkin M. & C., Norman S. (2005). *Core Concepts of Accounting Information Systems*, Wiley.
- Chang, L. M., S. I. Chang, C.-T. Ho, Yen D. C. & Chiang M.C. (2011). "Effects of IS characteristics on e-business success factors of small and medium-sized enterprises." *Computers in Human Behavior* 27: 2129-2140.
- Chen, H J., S. Y. Huang, A. A. Chiu and F. C. Pai (2012). "The ERP systems impact on the role of accountants." *Industrial Management & Data Systems* 112(1), 83-101.
- Creswell, J. W. (2003). *Research Design Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches*. Thousand Oaks, CA, USA: SAGE.
- Cudia, C. P. (2008). "Application of Accrual and Cash Accounting: Implications for Small and Medium Enterprises in Metro Manila." *DSLU Business & Economics Review* 17(1), 23-40.
- Fadhil, N. F. M. & Fadhil N. F. M. (2011). "Managing Company Financial Among Small and Medium Non-manufacturing Companies." *Far East Journal of Psychology and Business* 2(1), 17-36.
- Hall, J. A. (2012). *Introduction to Accounting Information Systems*. South-Western CENGAGE Learning.
- Harie, M. & Newell G. (2011). "Factors influencing the alignment in Malaysian SME's". *International Journal of Accounting Information Systems* 6, 241-259.
- Ismail, N. A. & M. King (2005). "Firm performance and AIS alignment in Malaysian SMEs." *International Journal of Accounting Information Systems* 6, 241-259.
- Ismail, N. A. & King M. (2007). "Factors influencing the alignment of accounting information systems in small and medium sized Malaysian manufacturing firms." *Journal of Information Systems and Small Business* 1(1-2), 1-20.
- Marriot, N. and P. Marriote (2000). "Professional accountants and the development of management accounting service for the small firm: Barriers and possibilities." *Management Accounting Research* 11, 475-492.
- Momoh, A., R. Roy & Shehab E. (2010). "Challenges in enterprise resource planning implementation: state-of-the-art." *Business Process Management* 16(4): 537-565.
- Pan, K., Nunes M. B. & Peng G. C. (2011). "Risks affecting ERP post-implementation insights from a large Chinese manufacturing group." *Journal of Manufacturing Technology Management* 22(1): 107-130.
- Ragan, J. M., Savino C. J., Parashac P. & Hosler J. C. (2010). "Starwold: Preparing Accountants For The Future: A Case-Based Approach To Teach International Financial Reporting Standards Using ERP Software." *American Journal of Business Education* 3(11): 53-67.
- Ranjani, K., M. H. & R. J (2002). "Financial Disclosure Management by Nonprofit Organizations." *Working paper at Michigan State University*.
- Roach, D. V. (2011). "The impact of product management on SME performance: Evidence from Canadian firms." *Journal of Small Business and Enterprise Development* 18(4), 695-714.
- Romney, M. B. & Steinbart P. J. (2009). *Accounting Information Systems*. Upper Saddle River, NJ, USA, Pearson Education International
- Rugirawanich, P., Addison R. & Smallman C. (2011). "The effects of cultural factors on innovation in a Thai SME." *Management Research Review* 34(12), 1264-1279
- Shin, N. (2001). "The impact of information technology on financial performance: The importance of strategic choice." *European Journal of Information Systems* 10, 227-236.
- Yeh, J. E. & Y.-C. Yang O. (2010). "How and organization changes in ERP implementation: a Taiwan semiconductor case study." *Business Process Management* 16(2): 209-225.